المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

اسم المقال: حماية البيانات الشخصية من خلال اللجوء إلى حق النسيان الرقمي وفقاً للتشريع الأردني / دراسة مقارنة
اسم الكاتب: راشد عمر الكساسبة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9463
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Protecting personal data by resorting to the right to digital oblivion in accordance with Jordanian legislation
A Comparative study

Rashed Omar Methqal Kasassbeh

Received : 21/04/2024
Revised : 25/09/2024
Accepted : 26/09/2024
Published : 30/06/2025

DOI: 10.35682/jjlps.v17i2.989

*Corresponding author :

kasasbehrashed113@gmail.com

Abstract

The human right to live in security is a right that cannot be removed from any human being. The Jordanian legislature guarantees the right to private life, and personal data is a close human right that needs to be protected as any other right. In 2023, the Jordanian legislator took a credible step in protecting personal data on the Internet and social media sites. It also gives individuals the right to erase or remove such data, which is known as digital forgetfulness. Thus, the problem of research is reflected in the extent to which the Jordanian legislature has made efforts to protect and make accessible such data. The owners were granted the right to erase them by relying on the right to forget. This research has reached several conclusions and recommendations, most notably that Jordanian legislation has taken clear steps in protecting personal data. The Personal Data Protection Act is a qualitative shift in Jordan's legal system, but the nature of the penal protection imposed on the right to forgetfulness has not been clear.

Hence, the most important recommendations have emerged that Jordanian legislators should add text to the Personal Data Protection Act that includes penalizing any Internet service provider, search engine or social media platform that does not comply with the client's request to delete the content of his personal data and information or based on the judgement of the competent court thereby closing the platform and compensating the victim for the injury suffered.

Keywords: personal data, the digital right to be forgotten, the Internet, social networking sites.

حماية البيانات الشخصية من خلال اللجوء إلى حق النسيان الرقمي وفقاً للتشريع الأردني/ دراسة مقارنة

راشد عمر الكساسبة

تاريخ الاستلام: 2024/04/21
تاريخ المراجعة: 2024/09/25
تاريخ موافقة النشر: 2024/09/26
تاريخ النشر: 2025/06/30

الباحث المراسل:
kasasbehrashed113@gmail.com

الملخّص

إن حق الإنسان أن يعيش بمأمن حق لا يمكن نزعه من أي إنسان، وقد كفل المشرع الأردني بالدستور حق الحياة الخاصة، وتعد البيانات الشخصية من الحقوق اللصيقة بالإنسان والتي تحتاج إلى حماية حالها كحال أي حق آخر، لذلك قام المشرع الأردني في عام 2023 باتخاذ خطوة تحسب له في حماية البيانات الشخصية التي تطرح على شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، فضلاً عن منحه الأفراد حق محو هذه البيانات أو إزالتها وهو ما يعرف بحق النسيان الرقمي، ومن هنا تتجلى مشكلة البحث في مدى بذل المشرع الأردني جهوداً لحماية هذه البيانات وإتاحة الاطلاع عليها، ومنح أصحابها الحق في محوها بالاعتماد على حق النسيان الرقمي، وتوصل هذا البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات ومن أبرزها أن المشرع الأردني خطى خطوات واضحة في حماية البيانات الشخصية، حيث يعد قانون حماية البيانات الشخصية نقلة نوعية في منظومة التشريعات الأردنية، إلا أنه لم يكن واضحاً في طبيعة الحماية الجزائية المفروضة لحق النسيان الرقمي، ومن هنا برزت أهم التوصيات أن على المشرع الأردني إضافة نص إلى قانون حماية البيانات الشخصية يتضمن معاقبة كل مزود خدمة إنترنت أو محرك بحث أو منصة تواصل اجتماعي لا تمتثل لطلب العميل بحذف المحتوى الخاص ببياناته ومعلوماته الشخصية، أو بناءً على الحكم الصادر من المحكمة المختصة بذلك بإقفال المنصة وتعويض المتضرر عما أصابه من ضرر.

الكلمات المفتاحية: البيانات الشخصية، حق النسيان الرقمي، الإنترنت، مواقع التواصل الاجتماعي.

مقدمة:

تعتبر البيانات الشخصية جزءاً لصيقاً بحياة الإنسان لا يمكن فصلها عن وجوده المادي، بصرف النظر عن طبيعة هذه البيانات سواء أكانت متعلقة بمعتقداته أو جنسيته أو دينيه أو حتى أفكاره وتصرفاته، وتعد هذه البيانات مجالاً خصباً، من حيث استخدامها في إلحاق الأذى بالآخرين والاعتداء على خصوصياتهم.

إن طبيعة الحياة المتطورة بشكل متسارع تتيح كل يوم فرصاً جديدة أمام الأفراد لتجربة أنواع مختلفة من الحياة، وفي ظل الثورة التكنولوجيا التي تضرب بالعالم من كل حدب وصوب أصبح الإنسان بنشر تفاصيل حياته وبياناته على شبكة الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي أمراً طبيعياً، إلا أنه على المدى البعيد قد يلحق الضرر بالأفراد؛ لذلك أقرت العديد من التشريعات وعلى رأسها التشريع الفرنسي منح الأفراد اللجوء إلى حق النسيان الرقمي لمحو أي بيانات شخصية من شأنها أن تقف عائقاً أمام الأفراد في إتمام السير بحياتهم وإعادة اندماجهم بالمجتمع، وقد خطى المشرع الأردني هذه الخطوة التي تعتبر نقلة نوعية في الحماية التي أقرها المشرع الأردني لحماية الحياة الخاصة من أي اعتداء.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في أن البيانات الشخصية ذات طبيعة حساسة قد يساء استخدامها أو التعامل بها، خصوصاً تلك البيانات التي تطرح على شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي تحديداً، ومن هنا تتجلى مشكلة البحث في مدى حماية حق النسيان الرقمي للبيانات الشخصية، ومدى فهم المشرع الأردني لأهمية هذا الحق وحدوده وضوابطه واستثناءاته، وينبثق عن هذه المشكلة التساؤلات التالية:

1. ما المقصود بالبيانات الشخصية؟
2. ما النسيان الرقمي؟
3. هل نظّم المشرع الأردني حق النسيان الرقمي؟
4. ما مظاهر حماية البيانات الشخصية من الاعتداء؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى بيان ما يلي:

1- بيان المقصود بالبيانات الشخصية.

2- بيان ماهية النسيان الرقمي.

3- بيان مدى تنظيم المشرع الأردني لحق النسيان الرقمي.

4- بيان مظاهر حماية البيانات الشخصية من الاعتداء.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهمية الموضوع ذاته حيث إن، البيانات الشخصية لا تقل أهمية عن أي حق آخر مرتبط بالإنسان، فهي جديرة بالحماية القانونية، ووقف أي تصرف من شأنه أن يمثل اعتداء عليها،

ويشكل حق النسيان الرقمي أسلوباً فعالاً في عدم إتاحة الاطلاع على البيانات الشخصية للأفراد الذين لا يرغبون بأن يطلع عليها أحد، ومحوها أو إزالتها من شبكة الإنترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي.

الدراسات السابقة:

يعد قانون حماية البيانات الشخصية الأردني من القوانين الحديثة في منظومة التشريعات الأردنية، لذلك فإن الدراسات الأردنية بهذا الخصوص تكاد تكون قليلة ومنها:

أولاً: الدباس، ريناس (2024) "المسؤولية الجزائية عن الاعتداء على الحياة الخاصة بوسائل إلكترونية في التشريع الأردني"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة عمان الأهلية، الأردن: تناولت هذه الدراسة فكرة الاعتداء على حق الحياة الخاصة بالعديد من الجرائم التي تشكل اعتداء على الخصوصية ومن ضمنها الجرائم التي تتم بوسائل إلكترونية، وقد تطرقت هذه الدراسة إلى حق النسيان الرقمي بشكل يوضح فيه مدى انعكاسه على الحياة الخاصة، وتختلف الدراسة عن هذا البحث بأنه ربط ما بين البيانات الشخصية وإمكانية اللجوء إلى حق النسيان الرقمي لمحوها أو إزالتها، وليس بالجرائم التي تشكل اعتداء على الحياة الخاصة بالعموم.

ثانياً: أبو حمزة ، ضرغام (2021) "حماية بيانات الأفراد الشخصية عبر الإنترنت"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن: تناولت هذه الدراسة موضوع الحماية الحديثة للأشخاص على الإنترنت، وذلك من خلال التطرق إلى حرمة الحياة الخاصة، وقد بينت هذه الدراسة مفهوم البيانات الشخصية وخصائصها، إلا أن الجدير بالذكر أن هذه الدراسة جاءت قبل إقرار المشرع الأردني لقانون حماية البيانات الشخصية، ويتميز هذا البحث عن هذه الدراسة بأنه تناول قانون البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023 وفقاً لما أقره المشرع الأردني من نصوص وأحكام بالإضافة إلى بيان مدى تنظيم المشرع الأردني لحق النسان الرقمي.

ثالثاً: بوخلوط، الزين(2017) الحق في النسيان الرقمي، مجلة المفكر، العدد(14): جاء هذا البحث متناولاً العديد من الأنشطة التي يقوم بها المستخدم عبر شبكة الإنترنت سواء كانت بشكل تعليقات أو أخبار خاصة أو صور أو معلومات شخصية، سواء أكانت تلك التي يضعها المستخدم لنفسه أو من يقوم طرف آخر بنشرها، وهو ما يعد عملية انتقال من سيطرة مالك المعلومات عليها إلى تحكم أطراف أخرى فيها، وبين أن هذه العملية جلبت الكثير من المشاكل لمستخدمي الانترنت وأصبحت تشكل تهديداً صريحاً لخصوصياته وحقهم في الدخول في طي النسيان، وهو ما عجل بظهور مفهوم قانوني جديد وهو الحق في النسيان الرقمي كحق من حقوق الحياة الخاصة للفرد، وتناول هذا البحث التعريف به وبيان نظرة المشرع الجزائري والمقارن والفقه والقضاء له باعتباره مفهوماً مستجداً على الساحة القانونية العالمية والمحلية، وعلى الرغم من أن هذا البحث جاء وفق منهج مقارن إلا أنه تناول حق النسيان الرقمي ضمن قانون حماية البيانات الشخصية الأردني رقم 24 لسنة 2023 موضحاً مدى إمكانية اعتراف المشرع الأردني بهذا الحق بشكل صريح.

منهجية البحث:

إيفاءً للغرض المطلوب من هذا البحث سوف يتم استخدام المنهج الوصفي لوصف ماهية البيانات الشخصية وحق النسيان الرقمي، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي، وذلك لغايات تحليل النصوص القانونية ذات العلاقة بموضوع البحث، واستخدام المنهج المقارن وذلك بالرجوع إلى القانون الفرنسي الذي يعتبر الأساس في حق النسيان الرقمي.

خطة البحث:

المبحث الأول ماهية البيانات الشخصية وحق النسيان الرقمي

المطلب الأول: مفهوم البيانات الشخصية.

المطلب الثاني: مفهوم حق النسيان الرقمي.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني لحق النسان الرقمي ودوره في حماية البيانات الشخصية.

المطلب الأول: آلية حماية البيانات الشخصية وفقاً لحق النسيان الرقمي.

المطلب الثاني: مبادئ الحماية المقررة للبيانات الشخصية.

المبحث الأول: ماهية البيانات الشخصية وحق النسيان الرقمي

لعبت تكنولوجيا المعلومات دوراً مهماً في تلبية الاحتياجات المختلفة للإنسان ووفرت له قدراً من الرفاهية في العيش في سهولة وتواصل مع بقية الأفراد حيث أصبح يطلق على العالم قرية صغيرة، وبالرغم من هذه الإيجابيات العديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلا أنها أفرزت مجموعة من المخاطر ومن بين أهم المخاطر تلك المتعلقة بخصوصيات المستخدمة في البيئة الرقمية والاعتداء على بياناته الشخصية الرقمية.

حيث كتب الفقيه الفرنسي ميلر في عام 1972 أن "الكمبيوتر بشراهته لجميع المعلومات على نحو لا يمكن وضع حد له وما يتصف فيه من دقة ومن عدم نسيان ما يخزن فيه قد يقلب حياتنا رأساً على عقب يخضع فيها الأفراد لنظام رقابة صارم ويتحول المجتمع بذلك إلى عالم شفاف تصبح في بيوتنا ومعلوماتنا المالية وحياتنا العقلية والجسمانية عارية لأي مشاهد" (القري، 2023، صفحة 118)، لذلك كان لا بد من منح الأفراد حق نسيان هذه البيانات الشخصية ومنع تداولها، وعليه سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم البيانات الشخصية:

لا يمكن إغفال حقيقة أن حماية البيانات الشخصية في الآونة الأخيرة باتت من أكثر المواضيع حساسية وأهمية، ويعود السبب في ذلك للدور الهام التي تتمتع به شبكة الإنترنت في الوقت الحالي، حيث إن كافة المعاملات والإجراءات اليومية التي يقوم بها الأفراد تتم بجزء كبير منها على شبكة الإنترنت (بن عزة،

2021، صفحة 113)، لذلك ينبغي بيان مفهوم البيانات الشخصية ، وعليه سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول: تعريف البيانات الشخصية من الناحية الفقهية

يقصد بالبيانات الشخصية بأنها (Data) "البيانات المخزنة في الحواسيب والمنظمات المعلوماتية المختلفة كالهواتف المحمولة سواء في المواقع المختلفة أو البريد الإلكتروني أو في شكل بنوك معلومات أو قواعد بيانات التي تتعلق بالأشخاص كبياناتهم الشخصية والأسرية والصحية والمالية والاجتماعية" (بوصيدة، 2022، صفحة 3) .

وعُرّفت أيضاً بأنها "البيانات التي تتعلق بحرمة حياة الإنسان الخاصة وتحدد ميوله واتجاهاته كالمعتقدات الدينية والاتجاهات السياسية ومعاملاتها المالية والبنكية وهوياته الجنسية" (حجازي، 2006، صفحة 615).

كما عُرّفت أيضاً بأنها "المعلومات الملتصقة بالشخص الطبيعي وتلازمه وتجعل من السهل معرفته أو تجعله قابلاً للتعريف" (المضحكي، 2014، صفحة 321).

وأخيراً عُرّفت بأنها "المعلومات المتعلقة بشخص ما دون اشتراط أن تكون خاضعة، كالمعلومات المتعلقة بانتمائه السياسي أو النقابي أو حياته المهنية أو حتى حياته العامة" (غنام، 2013، صفحة 99).

ويرى الباحث أن البيانات الشخصية كل معلومات أو بيانات من شأنها أن تعرف بالشخص سواء أكانت متعلقة بمعتقداته السياسية أو الدينية أو الجنسية أو حتى كانت تتعلق بمبادئه الحياتية وعلاقاته الاجتماعية.

الفرع الثاني: تعريف البيانات الشخصية من الناحية التشريعية :

يقصد بالبيانات الشخصية وفقاً لما جاء بالدليل الأوروبي رقم (46/95) لسنة 1995 بنص المادة (2) بأنها "كل معلومة متعلقة بشخص طبيعي معين أو قابل للتعيين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولا سيما الرجوع إلى رقم تحديد الهوية أو إلى عنصر أو أكثر من العناصر المحددة الخاصة بالهوية الجسدية أو الفسيولوجية أو العقلية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية".

وعرفها المشرع الفرنسي بنص المادة(1/2) من القانون رقم (17) لسنة 1978 بشأن حماية الحريات المعلوماتية والمعدل بسنة 2018 بأنها "تعتبر بياناً شخصياً أي معلومة تتعلق بشخص طبيعي محدد هويته أو من الممكن تحديد هويته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سواء تم تحديد هويته بالرجوع إلى رقمه الشخصي أو الرجوع إلى أي شيء يخصه"

أما بالنسبة للمشرع الأردني فقد عرفها بالمادة (2) من قانون حماية البيانات الشخصية بأنها "أي بيانات أو معلومات تتعلق بشخص طبيعي ومن شأنها التعريف به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مهما كان مصدرها أو شكلها بما في ذلك البيانات المتعلقة بشخصه أو وضعه العائلي أو أماكن تواجده"

ويلاحظ بذلك الباحث أن المشرع الأردني سلك مسلكاً مشابهاً للمشرع الفرنسي حيث عرف البيانات الشخصية بشكل مفصل ، علاوة على ذلك فقد توسع المشرع بمفهوم البيانات الشخصية حيث عرف البيانات الشخصية بالمادة (2) بمصطلح "البيانات الشخصية الحساسة" بقوله :"أي بيانات أو معلومات تتعلق بشخص طبيعي تدل بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أصله أو عرقه أو تدل على آرائه أو انتماءاته السياسية أو معتقداته الدينية أو أي بيانات تتعلق بوضعه المالي أو بحالته الصحية أو الجسدية أو العقلية أو الجينية أو بصماته الحيوية (البيومترية) أو بسجل السوابق الجنائية الخاص به أو أي معلومات أو بيانات يقرر المجلس اعتبارها حساسة إذا كان إفشاؤها أو سوء استخدامها يلحق ضرراً بالشخص المعني بها"

وبناء على ما سبق ذكره يتضح أن حق النسيان المتعلق بالبيانات الشخصية لا بد أن يكون مرتبطا بشخص طبيعي وليس اعتباريا على أن تكون هذه البيانات من شأنها أن تلحق ضرراً بالشخص المعني، لذلك فإن اعتبار البيانات الشخصية من مجالات حق النسيان الرقمي وهو شيء ضروري لاسيما أن هذه البيانات تتعرض بشكل كبيراً للانتهاك خصوصاً في ظل التطور الذي يجتاح العالم في الوقت الحاضر.

فمثلاً تعد مواقع التواصل الاجتماعي مكاناً خصباً لتجميع المعلومات والبيانات الشخصية، فالأفراد يقوموا بإنشاء حسابات فيها ويعرضون عليها صورهم وحياتهم اليومية، فضلاً عن الرسائل التي تتعلق بأدق تفاصيلهم فهي تعد منصات عالية الخطورة نظراً إلى أن البيانات الشخصية تكون معروضة عليها بشكل علني ويؤدي إلى انتهاكها بصورة أسهل (الشريف و مزغيش، 2022، صفحة 213) .

المطلب الثاني: مفهوم حق النسيان الرقمي:

إن حق النسيان الرقمي من الحقوق حديثة النشأة، حيث تعود بدايته إلى القضاء الفرنسي وتحديداً في محكمة باريس الابتدائية بعام 1983 التي أصدرت قرارا جاء به أنه من حق أي إنسان المطالبة بحق النسيان الرقمي إذا اقترن اسمه في أحداث عامة حصلت في الماضي البعيد، حيث إن التذكير بهذه الأحداث يعد أمراً غير مشروع باستثناء استخدام هذه الأحداث لضرورات إعلامية متعلقة بأحداث تاريخية سابقة (العربي، 2020، صفحة 206) وتعد هذه القضية الأساس في إيضاح معالم حق النسيان خاصة قبل ظهور الوسائل الرقمية المتداولة في هذا الوقت والتي تعد متطورة مع تلك المتوافرة آنذاك، والجدير بالذكر أن هذا الحق جاء لمواجهة الأحداث المتعلقة بأمور شخصية من شأنها أن تعيد الأحزان والذكريات السيئة لصاحبها (بن عزة، 2021، صفحة 66).

وقد عادت ذات المحكمة أي محكمة باريس الابتدائية إلى تأكيد حق النسيان الرقمي في عام 2012 وذلك بخصوص قضية السكرتيرة (Diana Z) حيث كانت هذه السكرتيرة تعمل ممثلة أفلام إباحية وبعد فترة أرادت أن تعمل كمستشارة قانونية ورغبت بحذف هذه الأفلام، وقد طلبت من المخرج حذفها عن شبكة الإنترنت إلا أنه امتنع عن ذلك، الأمر الذي دفعها بالتقدم إلى المحكمة ورفع قضية للمطالبة بإلزام المخرج ومحرك بحث قوقل بحذف كافة أفلامها التي تقف عائقاً أمامها في إكمال حياتها بشكل طبيعي، وقد حكمت المحكمة لها بذلك وألزمت الشركة بحذفها وتغريمها عن كل يوم تأخير (قرار المحكمة الابتدائية) (وبناءً على ذلك سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين ، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: تعريف حق النسيان الرقمي من الناحية الفقهية :

تناول العديد من شراح القانون والفقهاء الفرنسيون تحديداً تعريف حق النسان الرقمي منقسمين ما بين اتجاهين أحدهما ضيّق من تعريفه بينما توسع الآخر.

أولاً: الاتجاه الموسع : إن حق النسيان وفقاً للاتجاه الموسع تم تعريفه بأنه "حق يخوّل الشخص الطبيعي أو الاعتباري مكنة محو معلمة تخصه، أو طلب التوقف عن نشرها بعد مرور فترة زمنية معينة" (لشقار، 2021، صفحة 129) كما تم تعريفه أيضاً بأنه "التزام مسؤول معالجة البيانات الخاصة بالأشخاص بالمحافظة عليها وضمان حقهم بالمطالبة بحذفها بعد انتهاء الغرض منها لحماية المستخدم من ماضيه" (عبد المولي، 2023، صفحة 106).

ويرى الباحث أن التعاريف التي وضعها أصحاب الاتجاه الموسع أكثر دقة وضماناً لحق الأفراد في دخول بياناتهم الشخصية طي النسيان لما يحتويه من إلزام المسؤول عن المعالجة بإعدام هذه البيانات بعد الانتهاء من استخدامها، فضلاً عن أنه منح هذا الحق للأشخاص الطبيعيين والاعتبارين.

ثانياً: الاتجاه الضيق:

عرف حق النسيان الرقمي وفقاً للاتجاه الضيق بأنه "حق الفرد في عدم احتفاظ المسؤول عن المعالجة بمعطياته الشخصية لفترة لا تتجاوز الغرض أو الغاية الأصلية التي جمعت من أجلها" (Barbezieux, 2016, p. 1213) ، كما يعرف حق النسيان وفقاً لهذا الاتجاه بأنه "حق الشخص في عدم نشر البيانات الرقمية التي تعنيه بناءً على طلبه وعقب فترة من الزمن" (العنبي، 2023، صفحة 58).

ويعرف أيضاً بأنه "الحق الذي يمنح الأشخاص الوسائل القانونية التي تمكنهم من الحصول على حقهم في النسيان عبر الإنترنت، وذلك من خلال الحد من الاحتفاظ بالبيانات الرقمية الشخصية وإمكانية إلغائها" (بشيخ و بن ديدة، 2022، صفحة 568).

ويرى الباحث وفقاً للتعاريف السابقة أن المقصود بحق النسيان الرقمي حسب الاتجاه الضيق هو صلاحية الفرد بمراقبة بياناته الشخصية والسيطرة عليها من خلال هويته الرقمية، وذلك بموجب الحق الممنوح له الذي يمكنه الاطلاع عليها أو تعديلها أو محوها، والجدير بالذكر أن هذه التعاريف تعرضت

للعديد من الانتقادات من أهمها أنها لم تحدد مضمون الحق في الدخول بطي النسيان عبر الإنترنت ، فضلاً عن أن هذه التعاريف لم تحدد مدة زمنية يمكن أن يتم خلالها أو بعد انقضائها طلب الدخول في طي النسيان (بوخلوط، 2017، صفحة 551) أي أن الحق في النسيان الرقمي حق مستقل بذاته وليس عنصرا من عناصر الحق في الحياة الخاصة، وذلك لارتباطه بالعنصر الزمني.

الفرع الأول: تعريف حق النسيان الرقمي من الناحية التشريعية:

بذلت العديد من المنظمات الحقوقية لتفعيل حق النسيان الرقمي، وقد نصت اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (General data protection regulation) الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بعام 2016 التي دخلت حيز التنفيذ بعام 2018 بالمادة (17) من هذه اللائحة على حق النسيان الرقمي بقولها :"يحق لصاحب البيانات أن يحصل من المراقب على حق محو البيانات الشخصية المتعلقة به دون تأخير لا مبرر له ويجب أن يتحمل المتحكم مسؤولية محو البيانات الشخصية دون أي تأخير لا مبرر له"

كما عرفه المشرع الفرنسي بالمادة (6/5) من قانون المعلوماتية الفرنسي رقم (17) لسنة 1978 على أنه "يتم حفظ البيانات في شكل يسمح بتحديد الأشخاص المعنيين، وذلك خلال مدة لا تتجاوز المدة اللازمة لتحقيق الغرض من جمع هذه البيانات ومعالجتها"(قانون المعلوماتية الفرنسي)

أما فيما يتعلق بالمشرع الأردني فنجد أنه نص بالمادة (10) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023 على أنه "يتم محو البيانات أو إخفاؤها واتخاذ التدابير اللازمة لذلك من قبل المسؤول بناء على طلب الشخص المعني أو الوحدة في أي من الحالات التالية:

1. إذا تمت المعالجة لغرض غير الذي جمعت من أجلها أو بشكل غير الذي تمت الموافقة المسبقة عليه.
2. إذا سحب الشخص المعنى الموافقة المسبقة التي كانت تستند إليها المعالجة ما لم تتطلب التشريعات الأخرى غير ذلك.
3. إذا خضعت البيانات للمعالجة خلافاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
4. إذا كان تنفيذاً لالتزام قانوني أو تعاقدي" (قانون حماية البيانات الشخصية الأردني)

ويرى الباحث أن المشرع الأردني أقر حق النسيان الرقمي واقتصره على الأشخاص الطبيعيين دون الاعتبارين، على الرغم من أنه لم يضع تعريفاً تشريعياً له ويحسب له ذلك فليس من مهمة التشريع وضع تعاريف للمرادفات القانونية وترك ذلك للفقه وشراح القانون ، والجدير بالذكر أن المشرع الأردني سار على ذات النهج المتبع في اللائحة الأوروبية في حماية البيانات الشخصية.

المبحث الثاني

التنظيم القانوني لحق النسيان الرقمي ودوره في حماية البيانات الشخصية

إن حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة أخذت تتغير مع تغيير طبيعة الحياة وتطورها، ومن أهم هذه الحقوق ما يعرف بالحقوق الرقمية خاصة تلك المتعلقة بالبيانات الشخصية، فقد كان للثورة المعلوماتية دور كبير في التأثير على هذه الحقوق التي تسمح بالاطلاع عليها ونشرها ومشاركتها بين العديد من الأشخاص (بن عزة، 2021، صفحة 68) فالقدرة التي تمتلكها شبكة الإنترنت وما عليها من محركات بحث ومواقع تواصل اجتماعي تمتلك وحدات تخزين للبيانات والمعلومات لامتناهية، التي تتمتع بذاكرة تخزين لا تنسى مطلقاً، وهذا بخلاف الطبيعة البشرية التي أنعم الله عليها بالنسيان لتجاوز كل ما قد يؤثر بحياة الإنسان ويعرقل السير فيها، لذلك كان لا بد من إيجاد أسلوب رقمي حديث يتلاءم مع طبيعة الإنسان المجبولة على النسيان، يمكن من خلاله محو البيانات الشخصية والخاصة وعدم الاحتفاظ بها (بشيخ و بن ديدة، 2022، صفحة 570)، لذلك سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: الطبيعة القانونية الحق في النسيان الرقمي وآلية حماية البيانات الشخصية وفقاً لهذا الحق:

إن فكرة النسيان الرقمي تمثل أسلوباً هادفاً يُمكّن الأشخاص بصرف النظر عن كونهم أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين من السيطرة على ماضيهم الرقمي المنشور على مواقع التواصل الاجتماعي ومحركات البحث بواسطة شبكة الإنترنت، حيث إن فكرة هذا الحق تهدف إلى منح الأشخاص الحق في حذف أو محو أو تعديل بياناتهم الشخصية، وعلى العكس تماماً فإن بقاء هذه البيانات الشخصية للأفراد المعنيين وعدم القدرة على السيطرة عليها يشكل ضرراً جسيماً يلحق بحياة الأشخاص الاجتماعية والعملية (بوخلوط، 2017، صفحة 556)، لذلك سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول: الطبيعة القانونية لحق النسيان الرقمي:

أولاً: النسيان الرقمي عنصر من عناصر الحق في الحياة الخاصة يعتبر البعض من الفقهاء أن الحق في الدخول في طي النسيان الرقمي أحد عناصر الحياة الخاصة، ويعد هذا الرأي هو الغالب بين الآراء الفقهية، نظراً إلى أن مفهوم الحق في الحياة الخاصة يتسع ليشمل كافة العناصر الشخصية حتى لو كانت بيانات

عامة على اعتبار أن ما كان بيانات عامة تم نشرها في السابق سيكون ضمن الحياة الخاصة في المستقبل أو بمعنى آخر ستصبح من قبيل الأسرار المستقبلية ومن ثم تدخل بعد ذلك في طي نسيان صاحبها (فكري، 2007، صفحة 29)، أي أن العلاقات القديمة وإعادة نشرها مرة أخرى على شبكة الإنترنت يشكل اعتداء على حق النسيان باعتبارها جزءاً من الحياة الخاصة وعلى الرغم من الاجماع الفقهي على أن حق النسيان الرقمي يدخل في نطاق الحق في حرمة الحياة الخاصة إلا أن هناك من يرى بوجود بعض نقاط التناقض بينهما ويمكن إجمالها فيما يلي:

1. إن اعتبار كل من الحق في النسيان في العالم الرقمي يتطابق مع الحق في حرمة الحياة الخاصة تحديداً عندما يشكل ظهور الذكريات الرقمية مساساً بالحياة الخاصة للشخص المعني ليس دقيقاً كونهما لا يتواجدان في نفس المستوى، فمن ناحية الحق في النسيان الرقمي لا يتصور إلا في علاقته مع الزمن بينما الحق في الخصوصية لا يكون له معنى إلا إذا تم النظر إليه من حيث المكان، فالحياة الخاصة تنطبق على الحيز المكاني الذي ينشد فيه الشخص العزلة والهدوء والابتعاد عن تطفل الآخرين، أما الحق في النسيان الرقمي فلا يبرز إلا في علاقته مع الزمن ولا يتعلق الأمر هنا بحماية ألفة الحياة الخاصة للشخص بل بحماية الشخص نفسه في حال تم كشف ذكرياته الرقمية التي تكونت في الماضي البعيد (العوضي، 2014، صفحة 76).
2. إن الحق في النسيان على شبكة الإنترنت يختلف عن الحق في حرمة الحياة الخاصة في الهدف من حيث إنه يستهدف حماية الهوية الإنسانية أو حماية الكرامة الإنسانية للشخص أكثر من حماية حياته الخاصة، ودليل على أن القوانين الأوروبية الخاصة بحماية البيانات الشخصية لا تستهدف فقط حماية الحياة الخاصة بل لها أهداف أخرى مثل حماية الهوية الشخصية للإنسان وحقوقه والحريات الفردية والعامة في مواجهة التطور المعلوماتي (بشيخ و بن ديدة، 2022، صفحة 572). وعلى الرغم من أنه يصعب تحديد عناصر الحق في الحياة الخاصة تحديداً مانعاً جامعاً فانه يمكن على الأقل وضع لائحة أولية لها تشمل أساس الحياة العاطفية والزوجية والعائلية والحالة الصحية والرعاية الطبية والمحادثات الهاتفية والأحاديث الخاصة بالذمة المالية والآراء السياسية والمعتقدات الدينية والوظيفية وقضاء أوقات الفراغ (عدنان، 2013، صفحة 421).
3. إن ربط الحق في النسيان الرقمي بحق الحياة الخاصة يفهم من الناحية العملية بالرغبة في إلحاقه بإحدى الحقوق الأساسية أو أحد حقوق الإنسان في ظل غياب التكلف التشريع الصريح لهذا الحق فمن هذا المنظور يجب النظر إلى الحق في حرمة الحياة الخاصة نظرة واسعة، بحيث لا يقتصر على المكان فقط بل يجب أن يشمل عنصر الزمان أيضاً، هذا بالإضافة إلى أنه إذا كان الحق في الحياة الخاصة يحمي الوقائع الحاضرة فإنه من باب أولى أن يحمي الوقائع التي حضنها السكوت والنسيان أيضاً (العوضي، 2014، صفحة 78).

ثانياً: النسيان الرقمي حق مستقل: اعتبر بعض الفقهاء أن الحق في النسيان الرقمي مستقلا، وليس عنصراً من عناصر الحياة الخاصة لسببين أولهما يتعلق بالعامل الزمني وثانيهما بنطاق الحق ذاته، فالعامل الزمني حسب ذات الرأي يقصد به الأحداث الواقعة المرادة إحاطتها بالكتمان فهو حالة لا تتوافر فيها صفة الخصوصية على اعتبار أن النسيان ينصرف إلى أشياء حدثت في الماضي، وقد نشرت في أبانها وتحقق فيها شرط العلنية مما يجعلها لا تتصل بالحياة الخاصة، وأما نطاق الحق الذي يجعله مستقلا عن الحق في الحياة الخاصة فهو أن نطاق الحق في النسيان الرقمي أوسع من هذا الأخير إذ يمكن أن يشمل كل الأحداث والوقائع بكافة أشكالها خاصة أو عامة سرية أو علنية وهو ما ينسجم مع فلسفة النسيان الرقمي باعتباره يهدف إلى حماية الهوية الإنسانية وكرامتها بخلاف الحياة الخاصة التي تنصرف فقط إلى الحيز المكاني الذي يروم فيه المرء العزلة والابتعاد عن الفضول وتطفل الأخرين (لشقار، 2021، صفحة 132) أي أن أنصار هذا الاتجاه اعتمدوا على وجود فوارق جوهرية بين كلا الحقين تجعل من اعتبار أحدهما فرعاً للثاني، ومن هذه الفوارق عامل الوقت فهو يعد عنصراً أساسياً بالنسبة لنسيان الرقمي، ولا يعد كذلك بالنسبة للحياة الخاصة فما يعاد نشره باستثناء أحداث ومعلومات عامة تعد من قبل الحياة الخاصة لا يجوز إعادة نشرها مجدداً بعد فوات مدة زمنية معينة، وذلك ليس على أساس الحق في الحياة الخاصة، وإنما استناداً على الحق في النسيان.

ويرى الباحث أن الحق في الحياة الخاصة لا يشترط للتمسك به أن يمر وقت طويل على الأحداث التي يعتبرها الفرد من صميم حياته الخاصة ولا يريد أن يطلع الغير عليها، فالجوانب الشخصية من حياة الإنسان تعد خاصة به وحده وليس لها أدنى ارتباط بعنصر الزمن خلافاً لحق النسيان الرقمي كذلك فإن ما يميز ما بين هذين الحقين هو اتساع نطاق الحق في نسيان الرقمي من حيث الجوانب الشخصية المشمولة بالحماية فهو يتعلق بكل الأحداث والوقائع مهما كانت عامة أو خاصة خلافاً للحق في الحياة الخاصة الذي لا يمكن الحديث عنه أو إثارته إلا بصدد جوانب عدة من صميم الحياة الخاصة للإنسان (بن عزة، 2021، صفحة 70) ولابد للإشارة إلى الجوانب الموضوعية ما بين الحياة الخاصة، وحق النسيان الرقمي فإن المصلحة العامة في بعض الأحيان تقتضي الكشف عن بعض الأسرار الخاصة والمثال الأبرز على هذا فيما يخص الأشخاص المشهورين أو زعماء الدول حيث أن معرفتها تساعد على فهم التاريخ، فلا يمكن حينها التمسك بالحق في حرمة الحياة الخاصة عند نشر هذه الوقائع، ولهذا كان من اللازم استقلال الحق في النسيان عن الحق في الحياة الخاصة (صبرينة، 2015، صفحة 66)، وعليه يمكن القول أن الحق في النسيان الرقمي له خصائص وسمات خاصة به تميزه عن الحق في الحياه الخاصة ومن هذه الخصائص ما يلي :

1. إن مما لا شك فيه أن كثيرا من الوقائع التي تعد محل الخلاف ويراد إحاطتها بسياج النسيان والكتمان تتعلق بإحدى الشخصيات العامة أو التاريخية، ومن ثم تكون الوقائع المراد حمايتها وحفظها قد أعلنت للناس وعرضت على المحاكم مما يجعلها تتنافى مع الخصوصية، ومن هنا تظهر

المصلحة التاريخية على حق الأفراد في التعرض لهذه الخصوصيات، ولذا وجب استقلال الحق في النسيان عن الحق في الخصوصية (آدم ، 2000، صفحة 347).

2. إن ستار النسيان يقع على وقائع من حياة الإنسان فلا يجوز رفعها دون إذنه فهذه الوقائع تتقادم بالسكوت عنها، ومتى اكتمل التقادم فلا يجوز نشر وكشف أي شيء عن هذه الوقائع لا سيما أنه يعتبر بمنزلة محاولة اعتداء على الحق في النسيان، ومن ثم لا يكون من قبل الاعتداء على الحياة الخاصة بل انتهاك للحق في النسيان في العالم الرقمي (الأهواني، 1978، صفحة 96).
3. إن نطاق تطبيق الحق في النسيان أوسع بكثير من نطاق تطبيق الحق في حرمة الحياة الخاصة (العوضي، 2014، صفحة 78).
4. إن اختلاف الغاية بين كل من الحقين يبرر استقلال الحق في النسيان الرقمي ففي حين نجد أن الحق في النسيان يهدف إلى الحفاظ على سرية كتمان الهوية، فإن الحق في الخصوصية يهدف إلى ألفة الحياة الخاصة (زيدان، 2023، صفحة 397).

وبناء على ما تقدم ذكره يرى الباحث أن استقلالية الحق في النسيان عن الحق في الخصوصية تكمن في أن الحق في النسيان ينبني في علاقته بالزمن ويرتبط بفكرة التقادم ومضي الزمن، في حين أن حرمة الحياة الخاصة ترتبط بالمكان الذي يلجأ إليه الشخص للابتعاد عن الناس والعزلة عنهم، بالإضافة إلى أن تطبيق الحق في النسيان أوسع وأشمل من تطبيق الحق في حرمة الحياة الخاصة فهو قائم على حذف نهائي للمعلومات والبيانات، وليس مجرد تأجيل نشرها لفترة محددة ، كما هو الحال بالنسبة إلى الحق في حرمة الحياة الخاصة ،وعلاوة على ذلك فإن الحق في النسيان الرقمي يختلف عن الحق في حرمة الحياة الخاصة من حيث هدف كل منهما ،وعليه يجد الباحث أن الحق في النسيان الرقمي يعتبر حقاً مستقلاً استقلالاً تاماً عن اعتباره عنصراً من عناصر الحق في الحياة الخاصة.

الفرع الثاني: مدى تنظيم المشرع الأردني لحق النسيان الرقمي ومظاهر حماية البيانات الشخصية من الاعتداء عليها:

أولاً: مدى تنظيم المشرع الأردني لحق النسيان الرقمي: إن إقدام المشرع الأردني على إقرار قانون البيانات الشخصية خطوة مهمة خصوصاً في ظل تطور العالم الرقمي الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على معالجة البيانات الشخصية، وهذه آليات مهمة يجب أن تضبط بقواعد قانونية ،حيث إنه باستقراء نصوص القانون نجد أنه يغطي جوانب كثيرة لحقوق أصحاب البيانات كالحق في الموافقة المسبقة والحق في الاعتراض وإخفاء الهوية والحق بالنسيان والذي يعد من الحقوق المهمة بهذا الوقت، لا سيما أن هذه الحقوق ضرورية لجميع مستخدمي التكنولوجيا، فوجود مثل هذا القانون ضمن التشريعات الأردنية كانت خطوة ضرورية جداً وخاصة مع تطور التكنولوجيا المتسارع ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وعلى الرغم من أن القانون اشتمل

على العديد من الجوانب التي تخص معالجة البيانات الشخصية بشكل واضح (الدباس، 2024، صفحة 54)، إلا أن الباحث يرى أن هذا القانون لم ينظم بشكل كافٍ آلية حماية البيانات الشخصية من خلال توضيح الجرائم التي من الممكن أن ترتكب وبيان أركانها الجرمية ووضع العقوبات الجزائية عليها بشكل واضح، وهذا الأمر قد يؤدي إلى وجود ثغرات قانونية في قانون حماية البيانات الشخصية.

ثانياً: مظاهر حماية البيانات الشخصية من الاعتداء عليها: تضمن قانون حماية البيانات الشخصية العديد من القواعد التنظيمية والإجرائية حيث إن، الغاية الأساسية منها هي حماية البيانات الشخصية للأفراد وأهم ما تضمنه القانون من مظاهر حماية للبيانات الشخصية ما يلي:

أ. **تقرير حق الأشخاص في صون حماية بياناتهم الشخصية:** أقر القانون عدم جواز معالجة البيانات إلا بعد أخذ الموافقة المسبقة من صاحب البيانات وتقرير حق الشخص المعني بالاطلاع على هذه البيانات، وطلب تصحيحها أو تعديلها أو تحديثها أو محوها أو إخفائها، وكذلك الحق في الاعتراض على البيانات أو معالجتها أو تعديلها او تسجيلها إذا كان هناك مبرر لذلك (أنظر نص المادة (4) من قانون حماية البيانات الشخصية)

ب. **وضع شروط لمعالجة البيانات الشخصية :** وضحت المادة(5) من قانون حماية البيانات الشخصية الأردني الشروط التي لابد أن تكون متوفرة عند أخذ الموافقة من الشخص المعني لمعالجتها وحالات عدم الامتثال لهذه الموافقة حيث بينت أنه لابد أن تكون هذه الموافقة صريحة وموثقة سواء كانت خطياً أو إلكترونياً، فضلاً على أن تكون هذه الموافقة محددة من حيث المدة والغرض المخصصة له(أنظر نص المادة(5) من قانون حماية البيانات الشخصية) وقد اشترط المشرع الأردني أن تكون هذه الموافقة مكتوبة بلغة واضحة وبسيطة وغير مضللة، ويمكن الوصول إليها بكل سهولة، وفرض المزيد من الحماية واشترط المشرع الأردني ضرورة أخذ موافقة أحد والدي الشخص الذي لا يتمتع بالأهلية القانونية أو موافقة القاضي بناء على الطلب إذا اقتضت المصلحة الفضلى لمن لا يتمتع بالأهلية القانونية لذلك.

والجدير بالذكر أن هذا القانون وضع حالتين لا يمكن أخذ الموافقة بهما وذلك في حال صدرت هذه الموافقة بالاعتماد على معلومات غير صحيحة أو ممارسات خادعة أو مضللة وكانت هي السبب في قرار الشخص المعني بمنحها أو إذا تم تغيير طبيعة المعلومات أو نوعها أو أهدافها دون الحصول على الموافقة بذلك.

ويتضح من خلال نص المادة (5) من هذا القانون أن المشرع الأردني توسع في حماية البيانات الشخصية، وذلك من خلال النص على شرط الحصول على الموافقة من الشخص المعني، بالإضافة إلى التطرق إلى الشخص الذي لا يتمتع بالأهلية القانونية حيث إنه من المتصور أن ينشر أي من الأفراد غير كاملي الأهلية القانونية بعض من بياناته الشخصية على شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وما يدل على أن المشرع الأردني يبذل الجهود الكبيرة في سبيل المحافظة على البيانات الشخصية فهو واجه

عملية الحصول على الموافقة من الشخص المعني التي تكون مبنية على حالات الغش والخداع أو الحصول على معلومات غير صحيحة فاعتبر أن هذه الموافقة غير نافذة ولا يعتد بها أو إذا تم تغيير طبيعة هذه المعالجات وتعديلها ولم يتم أخذ الموافقة المسبقة على هذه المعلومات الجديدة.

والجدير بالذكر أن المادة (12) من هذا القانون الزمت المعالج بعدم تجاوز الغرض المحدد لمعالجة البيانات الشخصية ومدتها و أيضاً يتوجب عليه محو البيانات بانقضاء مدة المعالجة أو تسليمها للمسؤول والامتناع عن القيام بأي عمل يكون من شأنه إتاحة البيانات أو نتائج المعالجة للاطلاع إلا في الأحوال المصرح بها بموجب القانون .

ج. **الجزاءات المترتبة على الاعتداء على البيانات الشخصية:** أقر المشرع الأردني المسؤولية المدنية والجزائية على كل من ثبت ارتكابه تعدياً على البيانات الشخصية دون مبرر قانوني، ويعتبر ذلك من أهم مظاهر حماية البيانات الشخصية للأفراد إذ أقر بالمواد (20 و 21) المسؤولية المترتبة على كل من يرتكب جريمة مخالفة أحكام هذا القانون، وقد عاقب المشرع الأردني على هذه الجريمة بالغرامة المالية وبإتلاف البيانات أو إلغاء قاعدة البيانات موضوع الدعوى التي صدر بها قرار قطعي بالإدانة.

أما من ناحية المسؤولية المدنية فإن هذه المسؤولية تابعة للمسؤولية الجزائية حيث إنه في حال ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، والتي تشكل اعتداء على البيانات الشخصية فإن هذا لا يمنع الشخص من إقامة دعوى مدنية للمطالبة بالتعويض عن أي أضرار قد لحق به .

المطلب الثاني: مبادئ الحماية المقررة للبيانات الشخصية:

تتمتع البيانات الشخصية بالحماية القانونية في العديد من التشريعات، لذلك تم اعتماد مجموعة من المبادئ لفرض الحماية على البيانات الشخصية لذلك سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين وذلك لبيان مبادئ الحماية المقررة للبيانات الشخصية، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: الشرعية والعدالة والشفافية والنزاهة والسرية و تقييد الغرض والدقة:

أولاً : الشرعية والعدالة والشفافية والنزاهة والسرية: يقر هذا المبدأ بوجوب معالجة البيانات بطريقة قانونية عادلة وشفافة، بحيث يتعين على مزودي الخدمات ضمان قانونية ممارسة جميع البيانات الخاصة بالمستخدمين وعدم خرق خصوصية المستخدم، ويجب أن تحدد سياسة الخصوصية بشكل واضح مع تبرير الغرض من جمع البيانات (جبور، 2018، صفحة 127). أما فيما يتعلق بالنزاهة والسرية فإن هذا المبدأ ينص بشكل أساسي على أن تتم معالجة البيانات بطريقة نزيهة دون تعريضها للتلف أو النشر أو اطلاع الغير (القري، 2023، صفحة 121).

ثانياً: تقييد الغرض والدقة يفترض أن تجمع البيانات لأغراض محددة بشكل صريح وشرعي على ألا تتم معالجتها مره أخرى بشكل لا يتوافق مع الأغراض المحددة مسبقاً ولم تكن هناك موافقة واضحة وصريحة لمعالجة المزيد من المعلومات، فضلاً عن أنه يجب أن تكون المعلومات والبيانات المقدمة دقيقة ومتكاملة وصحيحة ومنقحة.

الفرع الثاني: محدودية التخزين وتقليل البيانات إلى الحد الأدنى:

ينص هذا المبدأ على عدم تخزين البيانات لفترة تزيد على الفترة التي ينفذ فيها هذا الغرض عن معالجتها فضلاً عن أنه يجب أن تكون البيانات الشخصية مناسبة وذات صلة ومختصرة على ما هو ضروري للأغراض التي تتم معالجتها ويحرص هذا المبدأ على الضمان لتقليل قدر الإمكان من البيانات الشخصية لشخص المعني على أن تكون البيانات المجموعة كافية لتأدية الغرض من معالجتها (الديب، 2020).

والجدير بالذكر أن كافة هذه المبادئ المفروضة لحماية البيانات الشخصية قد أقرها المشرع الأردني ضمن أحكام قانون حماية البيانات الشخصية الأردني رقم (24) لسنة 2023.

وهذا يقودنا إلى البحث بمدى أمكانية التحكم في طبيعة المعلومات أو البيانات المتاحة على شبكة الإنترنت لاسيما أن خطورة هذه البيانات وعدم منح أصحابها حق النسيان الرقمي يكمن في أن هذه البيانات المنقولة والمتبادلة والتي يطلق عليها "بنك المعلومات الرقمي" أو "نهر المعلومات المتدفق" عندما تتضمن عنوان بروتوكول الإنترنت لحواسيب أو هواتف الأفراد، بالإضافة إلى المتصفحات المستخدمة وآخر ما قام به المستخدم على هذه المواقع، فهذه المعلومات قد تكون كافية للتعريف عن الشخص، التي قد يتم اصطيادها وجمعها في نقاط عديدة في الرحلة عبر الشبكات، ويمكن أن تتوافر لإعادة استخدامها أو إفشائها أو تناقلها بين قطاعات معينة.

الخاتمة:

إن حماية البيانات الشخصية تتعرض للعديد من الانتهاكات في ظل الانتشار الواسع لشبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

النتائج :

1. لم يحظَ الحق في النسيان الرقمي على الرغم من أهميته بالعناية اللازمة لاسيما الاعتراف به على صعيد النصوص القانونية، فمازال يلجأ بخصوصه إلى الأحكام القانونية المنظمة للبيانات الشخصية.
2. اعتبار الحق في النسيان الرقمي حقا مستقلا بذاته وليس عنصرا من عناصر الحق في الحياة الخاصة، وذلك لارتباطه بالعنصر الزمني.

3. يعتبر الحق في المحو وحذف البيانات الشخصية أحد أهم الآليات لتفعيل الحق في النسيان الرقمي ووضعه موضع التطبيق إضافة إلى حقوق أخرى تسهم جميعها في تجسيد هذا الحق.
4. إن حماية البيانات الشخصية تعد واحدة من أكثر الحقوق الجديرة بالحماية في هذه الأوقات خاصةً أن استخدام شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي يتزايد بشكل ملحوظ.
5. من حق أي إنسان أن يتجاوز أخطاءه؛ وذلك من أجل إعادة اندماجه بالمجتمع وممارسة حياته بشكل طبيعي، خصوصاً تلك الأحداث التي يتم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي والتي من شأنها أن تعزله اجتماعياً .
6. خطى المشرع الأردني خطوات واضحة في حماية البيانات الشخصية، حيث يعد قانون حماية البيانات الشخصية نقلة نوعية في منظومة التشريعات الأردنية.

التوصيات :

1. ينبغي إيلاء حق النسان الرقمي الأهمية اللازمة عن طريق تخصيص قوانين تعنى بتنظيمه وتبيان الخصوصية التي يتمتع بها.
2. يوصي الباحث المشرع الأردني أن يقوم بإقرار حق النسيان الرقمي بشكل أكثر صراحةً و بيان مدى إمكانية اللجوء إلى هذا الحق الرقمي بإضافة نص إلى قانون حماية البيانات الشخصية يتضمن معاقبة كل مزود خدمة إنترنت أو محرك بحث أو منصة تواصل اجتماعي لا تمتثل لطلب العميل بحذف المحتوى الخاص ببياناته ومعلوماته الشخصية أو بناءً على الحكم الصادر من المحكمة المختصة بذلك بإقفال المنصة وتعويض المتضرر عما أصابه من ضرر.
3. يهيب الباحث بالمشرع الأردني تحديد طبيعة البيانات الشخصية التي ينصب عليها الحق في النسيان الرقمي وكذلك تحديد المدة الزمنية القصوى لتخزينها مع مراعاة البيانات التي تتعلق بضرورات علمية وصحافية .
4. ضرورة العمل على توسيع دائرة المتحملين للمسؤولية المدنية والجزائية المترتبة عن المساس بالحق في الخصوصية في البيئة الرقمية نظرا لظهور مؤدي خدمات الإنترنت كطرف جديد متحكم في بث البيانات الشخصية، فضلاً عن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في حالة الاعتداء عليها عبر وسائل الإعلام المتميزة بطابعها العلني.
5. نظراً إلى أن المشرع الأردني لم يكن واضحاً في طبيعة الحماية الجزائية المفروضة لحق النسيان الرقمي لا بد من تحديد طبيعة الجرائم التي قد ترتكب أو الإشارة إلى أن الجرائم المنصوص عليها في قانون الجرائم الإلكترونية رقم (17) لسنة 2023 يمكن اعتبارها من الجرائم التي تمس بحق النسيان الرقمي وانتهاك خصوصية الأفراد.

المراجع

Barbezieux, m. (2016). *Le droit à l'oubli numérique bilan et perspectives, édition universitaires européenne, deutschdand, Allemagne.*

الزين بوخلوط. (2017). الحق في النسيان الرقمي، العدد (14). *مجلة المفكر*.

المسعيد عبد المولي. (2023). الحق في النسيان الرقمي في ضوء التشريع المغربي، العدد (27) . *مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية*.

أيمن عبد الله فكري. (2007). *جرائم نظم المعلومات – دراسة مقارنة*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

بن سعيد صبرينة. (2015). *حماية الحق في حرمة الحياه الخاصة في عهد التكنولوجيا ، الإعلام والاتصالات ، أطروحة دكتوراه*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه الحج لخضر باتنه.

حسام الدين الأهواني. (1978). *الحق في حرمة الحياة الخاصة دراسة مقارنة*. مصر: دار النهضة العربية.

حمزة محمد بن عزة. (2021). الحق في النسيان الرقمي – دراسة مقارنة بين القوانين الأوروبية والقانون الجزائري، العدد (46). *مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة*.

حنان ريحان المضحكي. (2014). *الجرائم المعلوماتية دراسة مقارنة*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

رضوان العنبي. (2023). الحماية الجنائية للحق في النسيان الرقمي، العدد (46). *مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية*.

ريناس الدباس. (2024). *"المسؤولية الجزائية عن الاعتداء على الحياة الخاصة بوسائل إلكترونية في التشريع الأردني"، رسالة ماجستير*. الأردن: كلية الحقوق، جامعة عمان الأهلية.

سوزان عدنان. (2013). انتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الإنترنت ، المجلد (29) العدد (3). *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*.

عبد الباسط القري. (2023). حماية البيانات الشخصية السمعية البصرية في البيئة الرقمية دراسة تحليلية للقانون الجزائري 7/18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المجلد. *المجلة العربية الدولية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات*.

عبد البديع آدم . (2000). *الحق في حرمة الحياة الخاصة والحماية التي يكفلها له القانون، أطروحة دكتوراه*. كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

عبد الفتاح حجازي. (2006). *مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت في القانون العربي النموذجي، دراسة قانونية متعمقة في القانون المعلوماتي*. مصر: دار الكتب القانونية.

عبد الهادي فوزي العوضي. (2014). *الحق في الدخول في طي النسيان على شبكة الإنترنت*. القاهرة: دار النهضة العربية.

عمرو الديب. (2020). حماية البيانات الشخصية ما هي اللائحة العامة لحماية البيانات ، المنشور على الموقع الإلكتروني ، تاريخ الرجوع 2024/3/13. تم الاسترداد من https://www.safespace.qa/node/181 ،

فيصل بوصيدة. (2022). الحق في الخصوصية في ظل المعلوماتية، الملتقى الوطني الافتراضي حول حقوق الإنسان في العصر الرقمي .

قرار المحكمة الابتدائية. (بلا تاريخ). بباريس المنشور على الموقع الإلكتروني ليجاليس ، تاريخ الرجوع ، 2023/3/11. تم الاسترداد من https://www.legalis.net/jurisprudences/tribunal-de-grande-instance-de-paris-ordonnance-de-refere-15-fevrier

محمد حسين بشيخ، و نجاة بن ديدة. (2022). الحق في النسيان الرقمي كآلية لحماية المعطيات الشخصية، المجلد (8) ، العدد(1). *مجلة القانون العام الجزائري والمقارن* .

محمد غنام غنام. (2013). *دور قانون العقوبات في مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت*. مصر: دار الفكر والقانون،.

محمد لشقار. (2021). الحق في النسيان الرقمي كآلية لحماية الحياة الخاصة، العدد (9). *مجلة دفاتر قانونية*.

محمود زكي زيدان. (2023). الحماية الجنائية الموضوعية للحق في النسيان الرقمي – دارسة مقارنة، المجلد (1) ، العدد (101). *مجلة روح القوانين*.

مصطفى إبراهيم العربي. (2020). مظاهر الحماية الجزائية للحق في النسيان الرقمي، المجلد (2)، العدد (2) . *المجلة العربية لعلم الأدلة الجنائية والطب الشرعي*.

منى الأشقر جبور. (2018). *البيانات الشخصية والقوانين العربية : الهم الأمني وحقوق الأفراد* . بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية.

يحيى ناصر الشريف، و عبير مزغيش. (2022). الآليات المكرسة لحماية الحق في الخصوصية الرقمية في التشريع الجزائري، المجلد (7)، العدد (2). *مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال*.